SalaaMedia Center

ما وراء عمليات إزالة السكن الاضطراري أو العشوائي في الخرطوم

التجاني الحاج

سبتمبر 2026





المحتويات

مقدمة:.....3
فرضية الورقة:.....5
الأسئلة المتفرعة من فرضية الورقة:.....5
مفهوم السكن الاضطراري/العشوائي:.....6
لمحة من تاريخ السكن الاضطراري "العشوائي" في السودان (الخرطوم):.....7
أسباب الهجرة والنزوح إلى الخرطوم، ونشوء السكن الاضطراري/العشوائي:.....8
سياسات إزالة السكن الاضطراري بالخرطوم:.....9
الاستهداف العسكري لمناطق السكن الاضطراري/العشوائي:.....15
منطقة جنوب الخرطوم (جبل أولياء):.....16
منطقة مايو جنوب الخرطوم:.....16
منطقة شرق النيل:.....16
سوق قندهار يتعرض للقصف المتكرر:.....16
السوق المركزي جنوب الخرطوم:.....17
المقاربة القانونية:.....17
خطاب السلطة:.....18
عينة (١):.....18
عينة (٢): تصريح لوزير الدفاع الفريق حسن داؤود كبرون:.....19
تحليل عينات الخطاب:.....19
الشهادات:.....21
خاتمة:.....23
المراجع:.....25

مقدمة:

ظلت عمليات إزالة المساكن والأسواق العشوائية، أو السكن الاضطراري في السودان، واحدة من أبرز مظاهر التجلّيات السياساتية التي تنطوي على صراعات اجتماعية، حقوقية وقانونية معقدة. فبينما ـ كانت ولا زالت ـ السلطات الرسمية، وعبر مختلف الحقب، تلجأ إلى تبرير عمليات إزالة المساكن والأسواق الاضطرارية بحجج مثل تنظيم التخطيط العمراني، الضرورات الأمنية أو فرض هيبة الدولة، بالمقابل؛ كان المتضررون والجهات الحقوقية، يرون إن هذه الحملات تتم بشكل تعسفي، وتستهدف بالأساس فئات بعينها لتجريدهم من حقوقهم في السكن وتملّك الأرض، وقد ارتكزت أبرز أسس الجدل والانتقادات الموجهّة لهذه القرارات على الآتي:

1. الافتقار إلى الإجراءات القانونية، حيث كانت تُنفذ هذه الحملات بشكل مفاجئ وبإنذارات قصيرة المدى، ما يحرم السكان من حقهم الدستوري والقانوني في اللجوء للقضاء للطعن في قرارات الإزالة والهدم.
2. تجاهل لأوضاع الحيازات القانونية، حيث تشير العديد من التقارير الموثقة إلى أن بعض المناطق التي تعرضت للإزالة، يملك سكانها عقوداً وشهادات حِيازة معتمدة من الجهات الإدارية، ما يجعل وصفها بـ "العشوائية" محل نزاع قانوني.
3. غياب الحلول البديلة، فعند حدوث عمليات الهدم والإزالة، لا تُقدِم السلطات أي بدائل سكنية أو تعويضات عادلة، مما يفاقم من المعاناة الإنسانية للمتضررين.

عليه، ظلت الشكوك المشروعة على الدوام، تحيط بالكثير من عمليات الإزالة والهدم، مع احتمالات ترجّح إن هذه العمليات تنطوي على استهداف عرقي، ثقافي وجهوي. لذلك؛ يُبدي العديد من السكان والناشطين مخاوف عميقة من إن قرارات الإزالة، عملياً تخطت أهدافها المعلنة المتمثلة في سياسات تنظيم الأراضي، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد في نهاية المطاف بأنها لم تكن سوى أداة تُستخدم في الهندسة الديموغرافية وتغيير التركيبة السكانية لأحياء معينة، خاصة في مدينة مثل الخرطوم. وهي الملاحظة التي ظلت تطفو على الدوام، خاصة عند استعراض تقارير الاستهداف لهذه الأحياء على وجه التحديد، سواء أن كان ذلك عبر سياسات وعمليات الإزالة أثناء فترات السلم، أو الاستهداف العسكري أثناء النزاعات.

وضمن السياق الأكثر عمومية لقضايا الأرض في السودان، نجد أن مسألة إزالة المساكن الاضطرارية أو العشوائية، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال من الإطار الأكبر للصراعات التاريخية حول الأرض وحيازتها واستخداماتها، استناداً على أن الأراضي المخصصة للسكن، ومن الناحية القانونية، مثلها مثل الأراضي الأخرى، ظلت ترزح تحت طائلة الأطماع والنزاعات، سواء إن كانت تقليدية داخل المجتمعات أو نتيجة لتدّخل الدولة عبر التاريخ وانحيازاها لمجموعات بعينها على حساب مجموعات أخرى.

وفي هذا الصدد فقد شهدت العاصمة والولايات الكثير من حالات النزاع بين الدولة والمواطنين حول أراضٍ يؤكد كل طرف أحقيته في التصرف فيها وامتلاكها، وأسفر هذا التنازع عن وقوع قتلى بعدد من أحياء العاصمة بل حتى إن الأحداث التي شهدتها المنطقة الواقعة الى الجنوب من أم درمان كانت الارض سبباً فيها، ويعتقد مراقبون أن هذه المستجدات تعود بشكل مباشر الى ارتفاع قيمة الأرض

بالعاصمة والولايات بالإضافة الى أنها باتت مورداً أساسياً للحكومة توفر من خلال عمليات بيعها أموالاً تبدو الخزانة العامة في أمس الحاجة إليها، فيما يؤكد مواطنين أن الممارسات الخاطئة التي تُرتكب من قبل جهات حكومية تستهدف بشكل مباشر سكان الأحياء القديمة بالعاصمة وتهدف إلى إجبارهم على هجر أراضيهم وذلك لموقعها المتميز، ولأن القضية طفت على السطح بصورة واضحة جراء اشتباكات عدد من مواطني الأحياء القديمة بمدن العاصمة المختلفة داخل البرلمان على الخط وذلك حينما أصدر قراراً قضى بوقف نزع أراضي المواطنين وعرضها للاستثمار بدون تراضٍ أو تعويض أصحابها وهدد بالوقوف ضد مشروع القانون، واعتبر نزع الأراضي بالقوة هيمنة جديدة أتى بها قانون الاستثمار الجديد الذي أتاح للحكومة نزع ملكيات الأراضي ومنحها للمستثمرين، وللبرلمان رأي واضح في مسألة انتزاع الأراضي من أصحابها دون تراضٍ أو تعويض فقد رفض نائب البرلمان المستقل محمد الصديق دروس بشدة نزع أراضي المواطنين عنوة، وقال إن البرلمان سيقف الى جانب المواطنين وإن الحد الفاصل بين البرلمان والمرسوم والدستور أن يأخذ أي مواطن حقه في أرضه وأشار إلى أن مرسوم رئيس الجمهورية بشأن مشروع قانون الاستثمار أبرز ما فيه أن المواطن العادي الموجود في أرضه منذ مئات السنين لا تنزع أرضه ولا تؤخذ منه وإن تم ذلك فيكون وفق رضائه، كما اعتبر أن نزع الأرض بالقوة هيمنة جديدة وهدد بوقوف البرلمان ضد مشروع القانون حال سلب أراضي المواطنين ومنحها للمستثمرين[1].

عليه، فإن ما يلفت النظر في هذا المسار، هو أن صيرورة القوانين ذات الصلة، منذ قانون تسوية الأراضي الصادر في 1925، وحتى قانون استثمار الأراضي في 1999، تكشف عن نقطتين جوهريتين:

1. إن استقرار ورسوخ عمليات تسجيل الأراضي، ملكيتها واستخداماتها في وسط السودان وشماله والمناطق الحضرية بشكل عام، في مقابل ضعف وعدم استقرار هذه العمليات في بقية أطراف السودان، جعلت من النزاعات حول ملكية الأرض، بما فيها الأراضي المُستخدمة لأغراض السكن في هذا الحيز الجغرافي، تستند إلى بنية قانونية، هيكلية ومؤسسية واضحة وفعّالة فيما يتعلق بالتسجيل، حق التملك وفض المنازعات. لذلك، ظلت عمليات الإزالة والهدم التي تتم داخل هذا الحيّز الجغرافي محل شك على الدوام، مما اقتضى أن تمارس السلطات الالتفاف القانوني حول قضية السكن الاضطراري أو العشوائي بمسببات أمنية أو إعادة التخطيط العمراني وغيرها، والتي عادة ما تبدأ بإعادة تكييف القوانين والسياسات، بواسطة السلطات تحت ذرائع مختلفة، مثل التشكيك في مواطنة القاطنين في هذه التجمعات السكنية الاضطرارية أو العشوائية، أو الاستناد إلى اختلال الشروط الأمنية، أو إعادة التخطيط وغيرها. وبالتالي، ما ظل يطفو إلى السطح بوضوح في نهاية التحليل؛ هو أن القضية ظلت في جوهرها تعكس وبصورة من الصور، تعبيراً عن عدم القبول والرضى بوجود هذه المجموعات على هذه الأرض، يتم تكيفه قانونياً ضمن سياق النزاع الطبيعي حول ملكية الأرض والانتفاع بها.
2. بالمقابل، فالأراضي التي تقع خارج هذا النطاق الجغرافي تُركت لأمرين هما:(١) النزاعات التقليدية بين المجتمعات و (٢) حق الحكومات في التصرّف في هذه الأراضي باعتبارها ملك لها. ويمكن ملاحظة هذين الأمرين بوضوح شديد عند مراجعة ومتابعة تطور القوانين المشار

[1] . عواطف إدريس (٢٣ نوفمبر ٢٠١٥). **نزاع الأراضي... صراع الأحياء القديمة والقوانين الحديثة..كبج: الحكومة تلجأ لبيع الأراضي التاريخية لمواقعها المتميزة.** صحيفة الراكوبة.

إليها سابقاً. والجدير بالذكر أن مسألة التعامل مع السكن العشوائي أو الاضطراري في هذه الحالة ـ في أطراف السودان ـ يلاحظ أن حدته تقل إلى أدني درجة، أو تكاد تنعدم. ويمكن تسبيب ذلك بأن المناطق الريفية بحكم طبيعتها البيئية، الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المتدنية، تجعل من مسألة وضع خطوط فاصلة ما بين السكن العشوائي والمنظم أمر غير واضح، وقد لا يكون موجوداً بالمرة. ذلك، لأن القادمين الجدد إلى أي مجتمعات ريفية، تحت أي ظرف كان، يجدون القبول بحكم القوانين العرفية والثقافة السائدة، وتحتم أوضاعهم الاقتصادية والموارد المتاحة أمامهم تشييد سكن يصعب التمييز بينه وبين البنية المعمارية السائدة، والبيئة الاجتماعية المحيطة، وهذا ما يجعل من الصعب وصفه بسكن اضطراري أو عشوائي، وهو ما يفسّر من جانب آخر عدم وجود أي سياسات حكومية واضحة للتعامل مع السكن الاضطراري في الريف.

فرضية الورقة:

تسلّط هذه الورقة الضوء على عمليات الإزالة والهدم للسكن الاضطراري أو العشوائي ـ حسب التعريف الذي ظل شائعاً في السودان لفترات طويلة ـ وتفترض إن قرارات إزالة المساكن والأسواق العشوائية؛ تاريخياً ظلت تستخدم كأداة رسمية تتم عبرها عمليات الاستحواذ على الأرض، والتي تبدأ بتجريد مواطنين محددين من حقوقهم الدستورية المتمثلة في امتلاك الأرض كعتبة أولى ضرورية، يتم اللجوء التشكيك في صفة المواطنة للقاطنين في هذه التجمّعات السكنية الاضطرارية، خاصة في ظل السياقات الأمنية المعقّدة والمتولّدة من الحروب والنزاعات. وفي غالب الأحوال ما يرتبط هذا التشكيك بمجموعات عرقية وثقافية محددة، وعلى هذا الأساس تتم عمليات إزالة المساكن واستهداف الأسواق والتجمعات.

هذا التسلسل (بدءاً من التشكيك في المواطنة، استغلال الشروط الأمنية، وبناء سياسات وقرارات الازالة وتنفيذها)، ظل يتبع مساراً قانونياً وسياساتياً متماسكاً، حيث يبدأ أولاً بتجريف الحق أو سحب الغطاء الدستوري؛ من خلال عملية نفي أو إلغاء الانتماء الوطني، لكي يسهل بعدها الانتقال إلى الخطوة التالية، وهو توفير السند القانوني الذي يمهّد للجانب السياساتي التطبيقي، وهو تنفيذ خطط الإزالة والهدم. عليه، فملاحظة تطبيق ذلك على مجتمعات بعينها تاريخياً في العاصمة الخرطوم، ظل يمثل نموذجاً شديد الوضوح يقوى من الشكوك التي أشرنا إليها سابقاً.

الأسئلة المتفرعة من فرضية الورقة:

1. هل الاستهداف الجغرافي (الأمني) للمناطق الطرفية بالخرطوم في أحياء جنوب الخرطوم، شرق النيل وغرب أم درمان له علاقة بالولاءات الإثنية؟
2. ماذا يمكن أن يكشف لنا تحليل الخطاب الرسمي (المبررات الأمنية وغيرها)؟
3. هل من الممكن إحصائياً إثبات إن عمليات الإزالة تستهدف الأشخاص النازحين أصلاً من مناطق الصراع؟

4. ماذا يمكن أن تكشف لنا الشهادات الميدانية حول استخدام لغة عنصرية أثناء عمليات الهدم، أو استهداف رموز ثقافية ومجتمعية داخل هذه الأحياء، وعلاقة ذلك بالإطار القانوني الذي مورست فيه عمليات الإزالة؟
5. هل هناك ازدواجية معايير في تطبيق عمليات الإزالة، مثال أن يتم فيها هدم مواقع "عشوائية" لمكونات (أ)، بينما يتم التغاضي عن مخالفات مماثلة لمكونات (ب)؟

مفهوم السكن الاضطراري/العشوائي:

كثرت التعاريف لمفهوم السكن العشوائي، فنجده يختلف من منطقة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، أو كيفية تعريفه والتعامل معه بواسطة حكومة وأخرى. أيضاً يختلف هذا النوع من السكن من منطقة لأخرى تبعاً للظروف المحلية لهذه المنطقة أو تلك. أيضاً تختلف أنماط وأشكال السكن الاضطراري أو العشوائي تبعاً لاختلاف الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ومصطلح سكن عشوائي يقابله في الإنجليزي (Slums) والتي تعني: "المناطق التي انتشر فيها نوع من السكن لم تمسه يد التخطيط العمراني"، ولا يُشترط أن تكون المساكن قديمة، وقد تكون في مناطق عمرانية حديثة. ويطلق أيضاً على السكن العشوائي "السكن بطريقة غير منظمة مخالفاً لقوانين المباني ودون التقيد بالتخطيط العام أو صدور قانون". يوضح القانون الأمريكي للإسكان لعام 1949 حول السكن العشوائي، "إن العشوائيات (الأحياء الفقيرة) يمكن القول إنها أي منطقة سكنية بها نسبة كبيرة من الخراب والتزاحم والترتيب الخاطئ، مع عدم وجود التهوية والإضاءة الجيدين، وعدم توفر المرافق الصحية، أو مزيج من هذه العوامل التي تضر بالعلاقات والصحة والآداب العامة".[2] ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة حول سياسات الأرض الحضرية، فإن السكن العشوائي هو "مجموعة من المباني أو منطقة توصف بالازدحام الشديد والكثافة العالية والتدهور والظروف غير الصحية، أو انعدم وجود مرافق أو وسائل راحة، والتي بسبب هذه الشروط تعرّض صحة وسلامة ساكنيها للخطر"[3]. وتُعرّف دراسة سودانية السكن الاضطراري أو العشوائي بأنه "نمو مجتمعات، وانشاء مباني ومناطق، لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها، ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد، وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران".

استخدم الباحثون عدة مسميات للتعبير عن ظاهرة السكن العشوائي منها (Slums)، مساكن الفقراء (poor settlements)، المساكن غير القانونية (unlawful settlements)، مدن الأكواخ (Shanty Towns). واشتهرت هذه التجمّعات الاضطرارية في مناطق مختلفة من العالم بمسمّيات حملت معها إشارة تدني في الأوضاع اقتصادية أو سلم التراتبية الاجتماعية، مثال (مدن البؤس) كما في بيروت، وأحياناً تُسمى بالمادة التي تبني منها مثل أحياء الكرتون مثال (كرتون كسلا الشهير في السودان)، أو (أحياء القصدير) في الدار البيضاء و(مدن الصفيح) في المغرب، وتونس، والجزائر، وطرابلس. وفي السودان اشتهرت أسماء أحياء السكن العشوائي مثل: (العشش/عشش فلاتة)، (زقلونا)، (جبرونا)، (كرتون كسلا). عليه، ومن خلال استعراض مفهوم السكن الاضطراري أو

[2] Laurie Ingram (Jul 8, 2025). **Analysis of the Housing Act of 1949.** ANCHOR.
[3] الأمم المتحدة، المستوطنات البشرية.

العشوائي، تظهر بوضوح الصلة الوثيقة بين المسمى وعوامل وشروط تكوّن ونشوء هذه الأحياء، والتي من أبرزها تدني الأوضاع الاقتصادية لمجموعات معينة، وعدم قدرتها بالتالي، على امتلاك الأرض وبنائها بشكل لائق، أو أن هذه المجموعات اضطرتها أسباب قد تكون بيئية، اجتماعية، سياسية، تاريخية، للاتخاذ هذا النمط من السكن والعيش.

لمحة من تاريخ السكن الاضطراري "العشوائي" في السودان (الخرطوم):

المعروف إن السودان وبحكم موقعه الجغرافي، ظل وعلى مر الحقب والعصور، حزاماً لهجرات متقاطعة ولأسباب مختلفة، فهناك الهجرات العربية التي دخلت إليه من الشرق، وهجرات المجموعات الأفريقية من غرب وشرق أفريقيا. وخلال ثمانينيات القرن الماضي شهد السودان موجات نزوح داخلية كبيرة من أطرافه، خاصة من غرب السودان، شرقه وجنوبه نحو العاصمة الخرطوم. تداخلت عوامل عديدة في حدوث هذه الهجرات وعمليات النزوح الداخلي، والتي يمكن تلخيصها في: (١) عوامل بيئية؛ مثل موجات الجفاف والتصحّر التي ضربت أفريقيا جنوب الصحراء وحزام السافانا الفقيرة خلال منتصف ثمانينيات القرن الماضي (٢) انعدام شروط الأمان بسبب الحروب الأهلية في جنوب السودان أو النزاعات بين المجتمعات المحلية في غرب السودان وحروب منطقة القرن الإفريقي (٣) أسباب اقتصادية تمثلت في ضيق سبل العيش في المناطق الريفية. بسبب هذه العوامل مجتمعة، حدثت موجات النزوح الداخلية الكبيرة نحو المدن، لما بها من ميزات تفضيلية في توفر الخدمات. لذلك اكتظت المدن بالسكان وعلى رأسها مدينة الخرطوم، والتي نالت نسبياً معدلات تنمية أفضل، حيث جعلت أكثر من 45% من النازحين يفدون إليها، والذين بالأساس كانوا يشكلون القوى المنتجة في الريف.

بسبب هذه الهجرات والنزوح، يمكن القول أن السكن العشوائي أو الاضطراري نشأ في مدينة الخرطوم خلال عقود شابتها الكوارث الطبيعية والحروب المُستمرّة في أقاليم السودان المُختلفة منذ استقلاله، بالإضافة إلى اختلال التوازن التنموي وضعف خدمات التعليم والصحة.[4] وقد رصد محمد بخيت سلسلة للسكن الاضطراري بالخرطوم تمتدّ من مايو وسوبا والأندلس، ثم جنوباً في جهة جبل أولياء، وغرب أم درمان في أطراف دار السلام ونيفاشا وشمالها في مرزوق والفتح، وفي الخرطوم بحري كرتون كسلا (حي البركة) ودار السلام والوحدة والتكامل والتعويضات وكرتون بارونة.[5]

عموماً، من الناحية التاريخية، ارتبط ظهور أول منطقة سكن اضطراري/عشوائي بالخرطوم بالعام 1927، بالقرب من المنطقة الصناعية الخرطوم بحري حالياً، وكان نتيجة لهجرة من الريف الى المدينة. شهد عام 1961 تدفقات هجرة الى الخرطوم بصورة كبيرة، وزاد هذا العدد في عام 1983 نتيجة للجفاف والتصحّر الذي ضرب حزام السافانا الفقيرة جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في الجنوب.[6]في منتصف الثمانيات حوالي (1986-1987)، ارتفعت نسبة النزوح الداخلي،

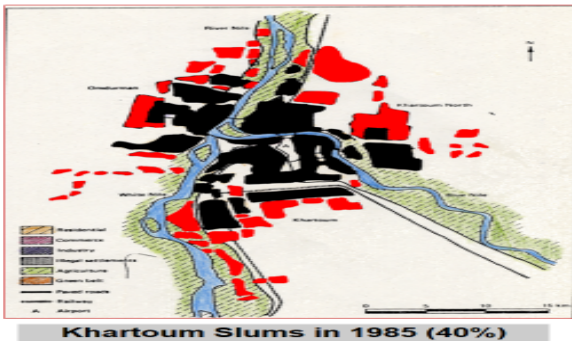
---

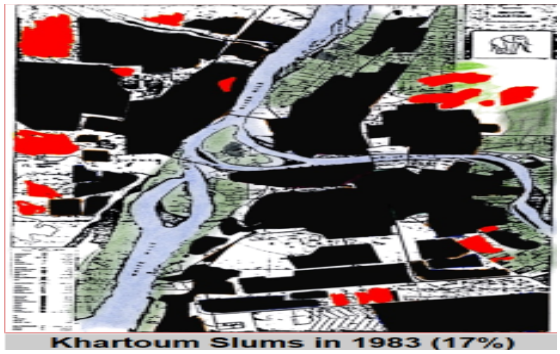
[4]. إدريس، أم هاني (فبراير ٢٠١٧). **السكن الاضطراري بالسودان المشاكل والحلول دراسة حالة محلية الخرطوم**. دراسة منشورة بموقع Research Gate

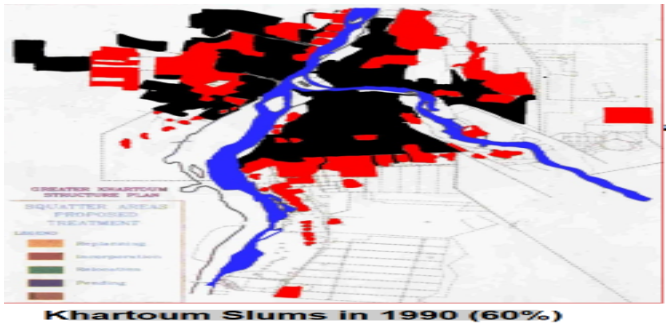
[5]. بخيت، محمد (٢٠١٤). **الهوية وتكوين نمط الحياة في العشوائيات متعددة والإثنيات: دراسة حالة في مجتمع البركة في الخرطوم** بحث لنيل شهادة الدكتوراة. دار نشر ليت، مونستر. أتر، ٧ أغسطس ٢٠٢٥.

[6]. أنظر: الأسكوا، بيروت (٢٠١٧). **دراسة حول الهجرة الدولية في السودان**. أرشيف UNESCOWA

وقُدّرت التجمعات السكنية غير المنظمة (السكن الاضطراري/العشوائي) آنذاك؛ بحوالي 96 منطقة تحيط بالخرطوم يقطنها حوالي 600,000 مواطن يشكلون حوالي 4% من سكان الخرطوم (أنظر الخرائط أدناه).







تظهر الخرائط أعلاه زيادة كثافة السكن الاضطراري (العشوائي) بالمساحات الحمراء، وانتقاله إلى أطراف الخرطوم خلال الفترة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٠.

أسباب الهجرة والنزوح إلى الخرطوم، ونشوء السكن الاضطراري/العشوائي:

بحسب كارن جاكوبسن، فإن السكن الاضطراري/العشوائي في الخرطوم، شبيه بحال غالب المدن الأفريقية الأخرى، حيث تقطن نسبة كبيرة من المهاجرين الحضريين، وقد ساهم في تشكيل نمط النزوح إلى الخرطوم مزيج من أحداث الصراعات والجفاف والمجاعات التي أصابت مناطق جنوب وغرب السودان منذ ثمانينات القرن الماضي، وقد تسببت الحرب الأهلية الأولى (1955-1972)، في نزوح ما يزيد على مليون سوداني جنوبي نزوحاً داخلياً وعبر الحدود. إلا أن نسبة قليلة من النازحين داخلياً قررت حينها الهجرة إلى الخرطوم مقارنة بما حدث في الأعوام اللاحقة. وبعد انتهاء الحرب، عاد معظم النازحين أو أعيد دمجهم مرة أخرى. وقد بدأت الموجات الكبرى الأولى من النازحين داخلياً إلى الخرطوم في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وكانت مدفوعة في ذلك بكارثة المجاعة والحرب الدائرة معاً.[7] في عام 1983، اشتعل الصراع من جديد، وفي نفس هذا العام، ضرب القحط والجفاف السودان واستمر لمدة عامين (1983-1984)، مما أثّر على ما يقدر بـ 8.4 مليون شخص (نصف تعداد السكان) في دارفور وكردفان حينها، وانتشرت المجاعات في المناطق المتضررة. وضاعف من حدة الجفاف

[7] جاكوبسن، كارن (أغسطس ٢٠٠٨). **النزوح الداخلي للمناطق الحضرية: الدراسة التوصيفية المشتركة بين مركز النزوح الداخلي وجامعة تافتس، الخرطوم الحالة الأولى.** API international – displacement .org.

والمجاعة استئناف أعمال العنف والحرب في الجنوب، والتي سعت الحكومة من خلالها عامدة لاستئصال شأفة السكان الريفيين، وهو ما أصاب اقتصاد الريفيين بالخراب. والمعروف أن أقاليم دارفور وكردفان، تعتبر من الأقاليم الغنية بالموارد الزراعية والحيوانية الضخمة، وقد أدي الجفاف والنزاعات المستدامة إلى أن يهجر السكان عمليات الإنتاج الزراعي وحدث تدهور في البيئة الرعوية، وهو نتج عنه في نهاية المطاف إضعاف للحركة الاقتصادية الكلية، مما أجبر السكان للهجرة والمدن بحثاً عن مصادر بديلة للزرق. وبحلول منتصف الثمانينات، كان ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة قد نزحوا من هذه المناطق، وفّر نصف مليون نسمة آخرين إلى البلدان المجاورة، وهاجر ما يقرب من 2.3 مليون نسمة إلى الشمال، أتى ما يقدر منهم بـ 1.8 مليون نسمة إلى الخرطوم[8]. في العاصمة الخرطوم وجدوا أنفسهم على هامش الحياة الحضرية، وبالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الناتجة من الهجرة والنزوح والاضطرار للعمل في مهن هامشية بدخول متدنية، تعرضوا أيضاً لضغوط ثقافية واجتماعية من خلال التضييق على بعض المكونات الاجتماعية وعدم قبولهم من نهاية المطاف.

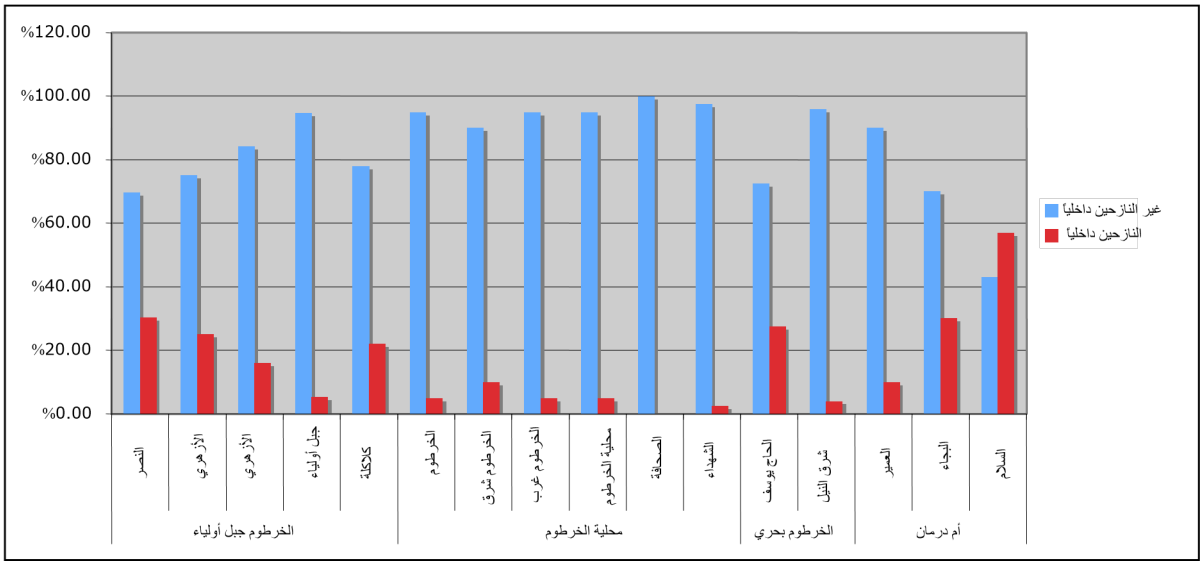
سياسات إزالة السكن الاضطراري بالخرطوم:

في العام 1970، أصدرت سلطات نظام مايو قراراً بإخلاء العاصمة المثلثة من (الكراتين) ـ وهي أحياء السكن العشوائي ـ وتجميع سكانها بمنطقة جنوب الحزام الأخضر حينها، والتي عُرفت وإلى اليوم باسم (مايو) أو جنوب الحزام[9]. وقد شمل قرار الإزالة منطقة الصهريج الكبير بشارع الغابة بالخرطوم وكرتون الخرطوم (3)، قريباً من المنطقة الصناعية، والتي كانت تَسكنها مجموعات كبيرة من العمّال، ومنطقة (سوق الشمس) جنوب سباق الخيل و(اللاماب)، و(كراتين سوبا)، التي أسهم قاطنوها في تشييد مستشفى سوبا الجامعي، و(كرتون برّي) الذي يقطنه العمّال والخفراء الذين كانوا يعملون في الهيئة المركزية للكهرباء و(كراتين دار السلام شرق الكلاكلات). وبصورة عامة فقد ارتبطت عمليات إزالة السكن العشوائي أو الاضطراري في حقبة نظام مايو بأسباب عديدة، تلخصت جميعها حول مفهوم وسياسة إعادة تخطيط المدن.

في تسعينيات القرن الماضي، نفّذت السلطات المحلية حينها، وفي عهد الوزير شرف الدين بانقا، حملة إزالة للمساكن الاضطرارية/العشوائية تحت مسمى التخطيط العمراني، ضمن المخطط الهيكلي الموجّه للخرطوم الكبرى في عام 1991. شملت الحملة إزالة مناطق سكنية واسعة في الخرطوم وبحري وأم درمان، مثل حي (العشش/عشش فلاتة) و(سوبا) بالخرطوم و(الخُدير) و(الثورات) الجديدة و(أمبدّات) في أم درمان، وتم ترحيل ساكنيها إلى مستوطنات طرفية عُرفت باسم دار السلام كما شملت الحملة تنظيماً للقرى والأرياف في الولاية. بحلول عامي (1989 -1990) تمت جهود حكومية لمعالجة تمدد السكن العشوائي عن طريق تأسيس أحياء سكنية عرفت بأحياء دار السلام في المدن الثلاث (الخرطوم في جنوب الخرطوم منطقة جبل أوليا، بحري الحاج يوسف، وغرب مدينة أمدرمان)[10] (أنظر الشكل ادناه). والشاهد أن هذه المناطق التي تم ترحيل النازحين إليها كانت تفتقر لأبسط الخدمات من مرافق صحية وتعليمية وإمدادات الماء، والكهرباء، ووسائل المواصلات، والأمن. وقد بذل المواطنون

[8] جاكوبس، كارن، المصدر السابق.
[9] الخضر جاه الله، كمال. (٤ مايو ٢٠٢٤). **مدينة مايو بجنوب الخرطوم: النشأة والتطور والتركيبة الإثنية- اللغوية**. منصة أشواق السودان.
[10] السابق.

جهداً كبيراً من أجل توفير تلك الخدمات لأنفسهم دون مساعدة من الدولة، وسط تضييق أمني، واستقطاب سياسي وقبلي. وهو ما وضع افتراض أن عملية إعادة التخطيط والسكن في مناطق بعيدة من وسط العاصمة الخرطوم الغرض منه استبعاد هؤلاء القادمين الجدد من مركز العاصمة الخرطوم.



توزيع النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً حسب المناطق الإدارية: المصدر: كارن، جاكوبسن

وفي نفس الحقبة، وإبّان ولاية والي الخرطوم الأسبق، عبد الرحمن الخضر، تم تدشين جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات بولاية الخرطوم بقوة قوامها ألف شرطي، والتي تلخّصت مهامها حسب ماورد في حيثيات بيان الولاية في "**منع التعدي على الأراضي الحكومية**"، وقوة أخرى تتكون من ألف هجين من مدنيين وشرطة، مهمتها "**إزالة المخالفات المدنية**". وقد وجّه الوالي الخضر حينها العاملين بالجهاز عدم أخذ القانون باليد وعليهم الذهاب الى المحكمة والنيابة قائلاً: "إن مهمة الجهاز تنقسم إلى اثنتين: الأولى هي: حماية الأراضي الحكومية من التعدّيات بحيث لا يحوز أي مواطن على قطعة أرض إلا من خلال شهادة بحث". وقال: "لن نسمح عبر هذا الجهاز بأي سكن عشوائي حتى لا نأتي من بعد ذلك لإزالته". أما المهمة الثانية فهي شبيهة بمهمة شرطة البلدية وهي: الرقابة وإزالة أي ممارسات تسبب الأذى وتسد الطرقات وتخرج عن حرمات الشارع وأكد الوالي أن مهمة الجهاز ستطال الجهاز التنفيذي للدولة بمحاسبة أي جهة رسمية تقصر في أداء واجباتها، وقال الوالي ان القوانين موجودة، لكن هناك تراخي في تطبيقها فتم جمعها في هذا الجهاز ليقوم بمهمة تنفيذها[11].

وبحسب تعريف ولاية الخرطوم لمهمة جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات حينها، "إن أفراده سيقومون بمهمتهم بصورة حضارية باتباع أسلوب الحسنى بتوجيه الإنذار أولاً، وفي حال عدم استجابة

[11]. موقع سودان بلدكس(بدون تاريخ).

الشخص المنذر سيطبق عليه القانون"[12]، مشدّدة على أهمية تطبيق قانون إزالة المخالفات بكافة أنواعها بولاية الخرطوم، وجعلها عاصمة صحية وبيئة خضراء، تفعيل دور التوعية والإعلام وسط المواطنين وتنويرهم بأهمية إعادة تخطيط القرى وإزالة العشوائيات وكافة أنواع التشوّهات التي تسبب تغيرات سالبة على بيئة المدينة وكل ما يتعلق بقضايا الأرض وكيفية حمايتها من خطر التعدي، وأن الجهاز يسعي لتعزيز الإزالة الطوعية، والحفاظ علي حياة الانسان والبيئة، وحمايتهم وفق منظومة الخطط والسياسات بالجهاز. وأضاف إن "القانون بالولاية يخوّل منح كافة السلطات التنفيذية لجهاز حماية الاراضي وازالة المخالفات، بجانب وقف التعدّيات علي الأراضي وترسيخ ثقافة سلوك حق الطريق العام من أي تشوهات، وتفعيل أعمال النظافة بالطرق والأحياء، والتي تتم بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وفق القوانين المنظمة لذلك عبر مكاتب الجهاز بمحليات الولاية والرئاسة"[13].



هدم المنازل بمنطقة الخيرات بشرق النيل: المصدر، راديو دبنقا ٢٨ مايو ٢٠٢٥

في مطلع يوليو 2025، وتحت إشراف جهاز حماية الأراضي بولاية الخرطوم، تم الإعلان عن اكتمال إزالة ما وصفته بالتعدّيات العشوائية بمربعي 18و19 بـ (أبو سعد) في محلية أم درمان. وقال مدير جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات بالولاية حينها، عبد العزيز عبد الله: "إنّ الإزالة شملت 806 منزلاً بمشاركة القوات النظامية والنيابة والمهندسين والموظفين، تنفيذاً لتوجيهات الولاية بإزالة السكن العشوائي" بسبب ما أسمته بـ "المُهدِّدات الأمنية والظواهر السالبة المُرتبطة به". وفي 12 يوليو من نفس العام أزالت قوات طوف مُشترك تابع لمحلية شرق النيل المساكن العشوائية بسوق 4 بحي البركة (كرتون كسلا). وبحسب جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات، فإنّ ولاية الخرطوم أكملت تنفيذ 60% من إزالة السكن العشوائي في الولاية، ضمن خطة مدروسة للحصر والإزالة في جميع محليات الولاية، شَملت منطقة الخيرات بمحلية شرق النيل ومربع 19 الحلفايا ومربع 13 مطري الحلفايا ومنطقة العزبة بمحلية بحري، ومناطق مانديلا وغبوش بجنوب الخرطوم وحتى منطقة جبل أولياء. وبحسب شهادات ميدانية فإن ما حدث هو في الواقع الأمر عملية تهجير قسري تمت بعد سيطرة الجيش على الخرطوم، حيث تم استهداف المجموعات السكانية القاطنة في هذه المناطق على أساس

[12]. موقع الأمانة العامة لولاية الخرطوم، (١٠ أغسطس ٢٠٢٦)، تواصل اجتماعي، منصة فيسبوك.
[13]. المصدر السابق.

اثني وقبلي تحت ذريعة واتهام التعاون مع الدعم السريع، واخفاء السلاح وغيرها من التهم المُماثلة، مع استهداف للاجئين الجنوبيين ومنح قطع سكنية لغير أهل المنطقة تحت ما يسمى "مشروع الكرامة لتسكين أسر الشهداء، شهداء حرب الكرامة"[14].



المصدر: صفحة الأمانة العامة لولاية الخرطوم، ١٢ أغسطس ٢٠٢٦، فيسبوك

ومع مراجعة كافة الأسباب التي أوردتها الإدارات المختلفة في الخرطوم حول السكن الاضطراري/العشوائي وربطه بالسياسات الداعية إلى "حماية الأراضي الحكومية" أو "إزالة التشوهات التي تسبب أثار سالبة على بيئة المدينة"، وما ارتبط بذلك من عمليات إزالة وهدم قامت بها جهات مختلفة، آخرها جهاز حماية الأراضي بولاية الخرطوم، يمكن بسهولة ملاحظة أن عمليات الإزالة والهدم هذه، تركزّت بالأساس في المناطق الطرفية من مدن العاصمة الخرطوم الثلاث (الخرطوم، الخرطوم بحري وأمدرمان)، والتي تكوّنت ونمت نتيجة لعمليات النزوح الداخلية الكبيرة التي أشرنا إليها وإلى أسبابها. وهو ما فسّرته أجنيس دو جوفري بأنه **"كانت إحدى وسائل الحكومة في إضفاء الطابع القانوني على الاستحواذ على الأراضي عبر طرد السكان الأكثر فقراً إلى الأجزاء الأكثر بُعداً عن المدينة. وكانت الأسباب التي سيقت للقيام بهذا الأمر، هي التخطيط الحضري، والتي تمحورت حول مبررات تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والتعليم والصحة، والتي هي في الأصل لم تكن متوفرة في هذه المناطق ولم تتوفر حتى هذه اللحظة".**[15] وبالتالي، أصبح من الجلي أن عمليات الإزالة والهدم موجّهة بشكل خاص للنازحين/ات داخلياً ولطردهم من المستوطنات العشوائية الواقعة داخل المنطقة الحضرية. وطبقاً لأجنيس دو جوفري، كانت معظم الأراضي التي استقرت فيها الموجات الأولى من النازحين/ات الجنوبيين قد اكتسبت قيمة تجارية كبيرة بارتفاع أسعارها، وهو ما أزاح الستار عن الأهداف الحقيقية لعمليات الطرد أو إعادة تسكين هؤلاء النازحين. وفي غالب الأحوال كان إذعان النازحين/ات المبعدين لقرارات التخطيط الحضري أملاً في الحصول على صكوك ملكية قانونية لأراضي جديدة في عمليات التوزيع التالية في تلك المناطق الأبعد. وقد تمت

[14] . شاهد عيان (٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥). **والي الخرطوم يطلق مشروع مدن الكرامة لإسكان أسر الشهداء**. منصة شاهد عيان الإلكترونية.
[15]. جاكوبسن، مصدر سابق.

هذه العملية في كثير من المناطق بالخرطوم، نورد نماذج من الدراسة التي أعدتها كارن جاكوبسن المشار إليها:

- في عام 1994، ومع إعادة تخطيط مخيم (أنجولا) بمدينة أمدرمان، وما تبعه من هدم ما يقرب من 16.000 منزل، لم تتسلم سوى 8.000 أسرة أراضي جديدة في مناطق أبعد. ومن بين الـ 8.000 نسمة التي لم تتسلم أراضي جديدة، استقر ما يقرب من نصف هؤلاء في مناطق عشوائية، بينما ذهب النصف الآخر إلى مناطق أخرى في الخرطوم .
- في عام1998، ومع إعادة تخطيط ضاحية الحاج يوسف وما تلاها من هدم لجميع المنازل بها، تسلم ما يقرب من 80% ممن هدمت منازلهم قطع أراضي، بينما ارتحلت نسبة الـ 20% الباقية إلى المناطق العشوائية.
- في عام 2003، بدأت الحكومة إعادة تخطيط وهدم مخيمات النازحين داخلياً، وبحلول نوفمبر 2004، كان قد تم هدم 40.000 منزل وآلاف المراحيض.[16]

وقد أكدت الدراسة أيضاً، ومن خلال ردود كثير من المستجيبين، أنه سبق لهم تغيير مواطن إقامتهم وتنقّلهم للإقامة في أماكن مختلفة من الخرطوم، وقد كشف هذا التنقل عن علاقة كبيرة بالموطن الأصلي السابق للنازحين/ات داخلياً، فما يزيد عن نسبة الـ 56% من المستجيبين ذكروا بأنهم سبق لهم الانتقال داخل الخرطوم، قدمت النسبة الأكبر منهم من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث (جنوب كردفان، النيل الأزرق ومنطقة أبي)، 21.6% سبق لهم أن تعرضوا للانتقال أو الترحيل القسري منذ مجيئهم إلى الخرطوم. وقد حاز القادمون من هذه المناطق الثلاث على أعلى نسبة من عمليات الترحيل القسرية، فيما واجه القادمون من الخرطوم/الولاية الشمالية النسبة الأقل من عمليات الترحيل القسري. ورغم أن المنتمين للجنوب كانوا يشّكّلون 18% من العينة، إلا أنهم مثلوا 33% ممن تعرضوا للقسر على الانتقال. وعلى الرغم من أن المنتمين للخرطوم بالإضافة إلى الشمال يشكلون 58% من العينة، إلا أنهم شكلوا فقط نسبة 39% ممن قسروا على الانتقال. وتلخّص جاكوبسن هذه النتائج بأن تجربة الترحيل القسري تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفترة قدوم النازحين إلى الخرطوم من الأقاليم الأخرى، خاصة الذين قدموا ما بين عامي 1991 و1995، وهؤلاء كانوا الأكثر تعرضاً للقسر على الانتقال أو الطرد مقارنة باللذين قدِموا في السنوات الخمس السابقة أو التالية لهذه الفترة. وكانت الأسباب التي ساقها النازحون داخلياً من جانبهم، كتفسير لتعرضهم للطرد كالتالي:

1. من بين الـ 212 مستجيباً الذين قالوا إنهم أجبروا على الانتقال، عجز 30% منهم عن سداد قيمة الإيجار، وقال أكثر من نصفهم 51% أنهم خضعوا لعملية إعادة تسكين حكومية، فيما قالت نسبة 13% منهم أن مالك المنزل طلب منهم مغادرته.
2. كان للموطن السابق للنازحين علاقة كبيرة باحتمالات تعرضهم لعمليات إعادة التسكين الحكومية حيث إن نسبة 76% من القادمين من المناطق الثلاث و53% من القادمين من الجنوب قد قالوا بأن السبب كان هو عمليات إعادة التسكين الحكومية، وذلك مقارنة بنسبة 40% من الخرطوم/الولاية الشمالية و38% من دارفور.

[16]. مصادر متعددة، المنظمة الدولية للهجرة 2005 المسح الخاص بنوايا العودة، والمقتبس في خطة عمل الأمم المتحدة للسودان 2008.أجنيس دو جوفري

وعند مقارنة النازحين داخلياً بغير النازحين داخلياً حسبما سيق من أسباب للطرد القسري، يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النازحين داخلياً كانت قد تعرضت للطرد بسبب برامج إعادة التسكين الحكومية، كما أن نسبة كبيرة أيضاً قد تعرضت للطرد بسبب عجزها عن سداد الإيجار أو لأن المالك لم يعد يرغب في بقائهم في مسكنه.

وبذلك يصبح الاستنتاج الواضح، إن هذه العمليات استهدفت مجموعات مستضعفة وهشة، والتي هي في الغالب مجموعات سكانية من أطراف السودان، خاصة من دارفور، كردفان وجنوب السودان، أجبرتهم ظروف ذات صلة بتدني مستويات المعيشة في مناطقهم الأصلية أو بالنزاعات أو متغيرات بيئية للنزوح إلى العاصمة الخرطوم. ما يجدر ذكره هنا هو أن عمليات الإزالة التي تمت في فترة نظام مايو (1969-1985)، اتسمت بقدر من المعقولية، إن جاز التعبير، إذ تم ترحيل هذه التجمعات إلى مناطق طرفية بمدينة الخرطوم وفقاً لعمليات تخطيط سكني، وتمكن هؤلاء المُبعدون من امتلاك مستندات ملكية، وهو الأمر الذي لم يحدث في حقب وحكومات أخرى لاحقة.

بعد قيام حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣، اتخذت مسألة إزالة السكن الاضطراري منحى جديداً، على عكس ما تم في الحقبة المايوية، إبان الحكومة البرلمانية الثالثة وأوائل حقبة حكومة الإنقاذ (فترة شرف الدين بانقا أو الخضر). فعلى سبيل المثال، في منتصف مارس 2025، فُوجئ المواطنون في منطقة (العِزبة) بمدينة بحري، وعلى نحو مُباغت، بالجرّافات والآليّات الثقيلة وهي تدكُّ منازلهم بما فيها من أثاث وممتلكات، وتُسوِّيها بالأرض دون إنذار سابق .وتواصلت الحملات، فقامت حملة إزالة واسعة للتعدّيات العشوائية ببحري وجبل أولياء بواسطة جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات بولاية الخرطوم، شملت بحري، حيث قام الجهاز بإزالة عشوائي أم القرى شمال، وبحسب المصادر الرسمية أن هذه العمليات تمت وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة، وقد سبقت عمليات الازالة تسليم الإنذارات، شملت عمليات الإزالة 532 موقعاً[17]. أيضاً تمددت عمليات الإزالة إلى محلية جبل أولياء بمنطقة الأندلس، حيث قام الجهاز بإزالة المخالفات بمصرف مياه الأمطار اليرموك بالكلاكلة شرق، وأشارت الجهات الرسمية المحلية إلى أن الأيام القادمة ستشهد عمليات إزالة التعديات والمخالفات بمنطقة الأندلس، مؤكدة استمرار الجهاز في إزالة التعديات بكافة اشكالها مشيراً إلى أن التعدّيات باتت تشكل بؤراً وأوكاراً للجريمة.

وعينة أخرى من الخطوات التي اتخذها جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات، حيث أعلن الجهاز بشرق النيل عن تحقيق إنجازات قضائية ملموسة في ملاحقة المتعدين على الأراضي الحكومية والمخالفين في الطرق العامة، خاصة أولئك الذين يمارسون أنشطتهم دون تصديق من السلطات المختصة ويقفلون الطرق العامة ويساهمون في التشوّه البصري، ويمنعون انسياب الخدمات، والذين عاودوا التعدي بعد إزالة سابقة لمخالفاتهم. يأتي هذا التحرّك في إطار السلطات الواسعة المخوّلة للجهاز وفقا للقانون الصادر من المجلس التشريعي ولاية الخرطوم ٢٠١٨، والتي تمكنه من محاكمة جميع المخالفين والمتعدين بموجب القانون. وقد أسفرت الجهود المكثفة عن محاكمة 11 مخالفاً ومتعدياً على أراضي الدولة في عدد من المواقع التي تمت إزالتها مؤخراً داخل محلية شرق النيل. تستند هذه الإجراءات القانونية إلى المادة 183 من القانون الجنائي، بالإضافة إلى المواد 7 و8 و15 من القوانين واللوائح الخاصة بالجهاز. وتأتي هذه التدخلات تنفيذاً للتوجيهات الصارمة الصادرة عن والي الولاية أحمد عثمان حمزة والمدير التنفيذي لمحلية شرق النيل، الأستاذ مرتضى يعقوب، وتحت

[17]. وكالة السودان للأنباء، (١٦ مارس ٢٠٢٥). **حملة كبرى لإزالة العشوائيات بمنطقة العزبة ببحري**. وسائط إجتماعية، فيسبوك.

إشراف مدير جهاز الحماية المكلف بالولاية عبد العزيز عبد الله وعبر متابعة مباشرة من المهندس ناجي العمدة مدير الجهاز بالمحلية. كما أكد الجهاز "التزامه بمواصلة حملاته الرامية إلى القضاء على كافة أشكال العشوائيات والمخالفات والتشوّهات البصرية والتعدي على الأراضي والممتلكات العامة، ويشدّد على أن لا أحد فوق القانون، وأن جميع المخالفين سيواجهون العدالة لضمان حماية حقوق الدولة والمواطنين".[18]



عليه، وبمعاينة سياسات وعمليات إزالة السكن الاضطراري/العشوائي التي تمت خلال الفترة الماضية، نجد أنها جميعها تمت في مناطق الخرطوم الطرفية، وهو ما يطرح تساؤلاً منطقياً: **هل من قبيل المصادفة المحضة أن تكون نفس المناطق التي تم نقل السكن الاضطراري أو العشوائي إليها عبر القرارات الإدارية في السابق، هي نفس المناطق التي تتعرّض لاحقاً لقرارات الإزالة مرة أخرى عبر جهاز إزالة التعدّيات؟ وهل من قبيل المصادفة أيضاً أن تظل نفس المناطق عُرضة للاستهداف العسكري خلال فترة الحرب؟!** على أية حال، بمراجعة ودراسة أنماط وطبيعة الهجمات العسكرية على هذه الأحياء، يمكن بسهولة ملاحظة أن من الصعوبة إدراجها ضمن أي تصنيف كأهداف عسكرية مشروعة، كما تقتضي شروط النزاع، وهو مما يقوي فرضية إن الأمر تم لأغراض أخرى، هي في الأرجح عمليات إزالة قسرية غير مُعلن عنها، تتم تحت ذريعة أمنية في ظل ظروف الحرب الدائرة.

الاستهداف العسكري لمناطق السكن الاضطراري/العشوائي:

الغرض من استعراض المناطق التي تعرضت للاستهداف العسكري من بعد حرب أبريل ٢٠٢٣، هو التحقق مما أذا ما كان ما تعرضت له هذه المناطق من باب المصادفة أم الضرورات العسكرية، أم أن الأمر مقصود، ويمكن اعتباره استمرارية بصورة أخرى لسياسة الإزالة؟ وفي هذا الصدد، فإن أول ما يلفت الانتباه هو جغرافية هذه المناطق، حيث إنها جمعيها تقع في أطراف العاصمة الخرطوم. أيضاً تشترك معظم هذه المناطق في أن قاطنيها من خلفيات إثنية وثقافية تمتد جذورها في غالبيتها إلى غرب السودان (كردفان ودارفور)، والذين كما أشرنا سابقاً نزحوا إلى العاصمة في حقب مختلفة. ومع أنه يصعب من الناحية العملية والقانونية إثبات القصد من ذلك، غير أن نمطية تكرار الاستهداف العسكري لهذه المناطق على وجه التحديد، مقروناً بالإجراءات التي قام بها جهاز حماية الأراضي وإزالة

[18]. موقع مرسال نيوز، ١٩ يوليو ٢٠٢٥

المخالفات بولاية الخرطوم لاحقاً، يجعل للشكوك حول وجود قصد ونية بممارسة الإزالة القسرية لسكان هذه المناطق معنى وقيمة لا يمكن تجاهلها.

منطقة جنوب الخرطوم (جبل أولياء):

دارت اشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منطقة جبل أولياء العسكرية (جنوب الخرطوم)، وقصف الطيران الحربي أهدافاً للدعم السريع بمنطقة بحري (شمال الخرطوم). وقال الناطق باسم الجيش إن قواته اشتبكت مع ما سماها المليشيا المتمردة في منطقة جبل أولياء، وكبدتها خسائر كبيرة، واتهم قواتِ الدعم السريع بتكثيف هجماتها ضد المناطق المدنية بمدافع الهاون، وإلحاق أضرار بالمواطنين. وكان مصدر بالجيش قال للجزيرة إن قوة تابعة بمنطقة جبل أولياء اشتبكت مع قوات الدعم السريع، وتمكنت من الاستيلاء على عربات عسكرية وإصابة عدد من أفراد الدعم السريع وأسر 4 منهم.

وقال مراسل للجزيرة إن الطيران الحربي قصف أهدافاً للدعم السريع بمنطقة بحري.[19]

منطقة مايو جنوب الخرطوم:

تعرّض سوق شعبي في منطقة مايو جنوبي الخرطوم، صباح يوم الأحد 10 سبتمبر 2023 بين الساعة 07:00 والساعة 07:15 بالتوقيت المحلي للسودان، لقصف ادّعت وسائل إعلام أنه كان بطائرات مسيرة تتبع للقوات الحكومية السودانية.[20]

منطقة شرق النيل:

حصدت الغارات الجوية، في العاصمة السودانية أكثر من 75 قتيلاً من المدنيين خلال ثلاثة أيام، وقالت وزارة الصحة بولاية الخرطوم، إن غارة جوية جديدة على سوق شعبية بمحلية شرق النيل بالعاصمة الخرطوم تسببت في قتل وإصابة أكثر من 30 مواطناً بينهم نساء وأطفال، وذلك بعد ساعات من المجزرة الدامية التي شهدها أحد أحياء جنوب الخرطوم، راح ضحيتها 47 قتيلاً وأكثر من 70 مصاباً بعضهم في حالة خطرة.[21] وقال مصدر ان محلية شرق النيل شهر في شهر نوفمبر ٢٠٢٣ تواصلت فيها حالات الاعتداء والقتل خارج إطار القانون، وكذلك القصف الجوي للمناطق المأهولة بالسكان، واتساع رقعة عمليات النهب والسرقة، وتزايدت حالات الإخفاء القسري والاختطاف وطلب الفدية، وتكررت حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب، والهجوم المسلح على الأحياء، والتهجير القسري للمواطنين من منازلهم.[22]

سوق قندهار يتعرض للقصف المتكرر:

تعرض سوق قندهار بمنطقة غرب أمدرمان للقصف المتكرر بما في ذلك القصف في يوليو وديسمبر 2023، مع انتشار دعوات التحريض من الداعمين للقوات المسلحة بقصف السوق الذي تسيطر عليه قوات الدعم السريع، وتأتي الدعوات بمزاعم أن السوق فيه مركبات وممتلكات منهوبة وقوات للدعم السريع.[23]

---

19. موقع الجزيرة ٤ أغسطس ٢٠٢٣
20. موقع الأرشيف السوداني ٢٠٢٤.
21. موقع أخبار السودان: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣.
22. موقع متابعات دارفور ١١ ديسمبر ٢٠٢٣.
23. موقع Sudan war monitor, Jul 30, 2024.

السوق المركزي جنوب الخرطوم:

نفذ الجيش السوداني هجوماً على منطقة السوق المركزي جنوب الخرطوم، في 15 أغسطس 2024، ضمن محاولته لإعادة السيطرة على مناطق تجمع عناصر الدعم السريع في ولاية الخرطوم. بعد مدة من سيطرة الدعم السريع على السوق المركزي، وُجهت اتهامات إلى الدعم السريع بتحويل السوق المركزي إلى سوق لبيع الأسلحة، والذخائر، والوقود، والمخدرات. وبلغت الاتهامات ذروتها بعد تداول العديد من الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر انتشار باعة للأسلحة والذخائر أسفل الجسر.[24]

المقاربة القانونية:

من الناحية القانونية، يلاحظ أن كل أنشطة الإزالة والهدم التي تمت مؤخراً، استندت بصورة رئيسية على ركيزتين أساسيتين:

1. **قانون حماية الأراضي وإزالة المخالفات بولاية الخرطوم لسنة 2018م.** وبمراجعة المواقع الرسمية على الشبكة العنكبوتية، لم نجد أي وثيقة منشورة تدل على وجود قانون حماية الأراضي وإزالة المخالفات بتاريخ 2018م. والمواقع هي: "قوانين السودان على الإنترنت"، "مجلدات قوانين السودان"، "فهرس قوانين السودان"[25].
2. **جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات بولاية الخرطوم**، والمنشأة على ما يبدو بموجب هذا القانون، يلاحظ ارتباطه الوثيق بوالي ولاية الخرطوم، وينشط في تنفيذ سياسات الإزالة اعتماداً على أجهزة الشرطة والمحليات. وقد أُسندت قيادة هذا الجهاز حسب ما هو منشور في الإعلام إلى المهندس الوليد محي الدين عثمان والذي أشار إلى "قانون الحماية" المذكور أعلاه، والذي بموجبه؛ يعمل الجهاز الذي يترأسه، وتختص مهام عمله بكافة الإجراءات القانونية التي تمنع التعدي على الأراضي الحكومية المتمثلة في المباني والطرق والبيئة وشبكات الصرف الصحي والأمطار وشبكات المياه والخطوط الناقلة.

وبالتالي، وعند مراجعة الأساس القانوني لعمليات الإزالة، نتكشف أنها استندت إلى قانون لا وجود له في قائمة قوانين السودان لسبب غير معروف، أو قد يكون الأمر برمته ـ وفي أفضل التوقعات ـ تم وفقاً لأوامر مؤقتة صادرة من الولاية أو أي جهة تنفيذية أعلى في الدولة. ومع ذلك، فإن أقرب قانون موجود هو "قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة ١٩٩٤"[26]، والذي يختلف شكلاً ومضموناً عن قانون 2018 المشار إليه. وهذا القانون، وبحكم تصميمه، لا يُتيح عمليات الهدم بالصورة التي يقوم بها جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات في الوقت الحالي.

وبمراجعة وثائق الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أنه كلّ عام، يتمّ إخلاء ملايين الأشخاص حول العالم قسراً من منازلهم وأراضيهم، ما يتركهم في الكثير من الأحيان يعيشون في فقر مدقع وعوز. وقد تتسبّب عمليات الإخلاء القسري بصدمة حقيقيّة. بل إنها تزيد من تدهور حياة المهمشين أصلاً أو الضعفاء في المجتمع. كما أنّها تنتهك مجموعة واسعة من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها الحقوق في السكن اللائق والغذاء والماء والصحة والتعليم والعمل والأمن الشخصي والتحرر من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وحرية التنقل. ووفقاً للأمم المتحدة فإنّ "الإخلاء القسري" هو "**الإبعاد الدائم أو المؤقت للأشخاص و/ أو أسرهم و/ أو المجتمعات المحلية، من المنازل و/ أو الأراضي التي**

---

[24]. موقع سودانتيكا، ١٢ سبتمبر ٢٠٢٤.

[25]. مواقع: "قوانين السودان على الإنترنت"، "مجلدات قوانين السودان"، "فهرس قوانين السودان".

[26]. قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة ١٩٩٤موقع: سكريد:

يشغلونها، ضد إرادتهم وبدون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية الأخرى، ومن دون إمكانية الوصول إلى الحماية[27]، مع الوضع في الاعتبار أنه وفي بعض الظروف الاستثنائية، يُجيز القانون الدولي لحقوق الإنسان عمليات الإخلاء. ولكن يجب أن تكون مبرّرة بالكامل، وأن يسمح بها القانون، وأن تجري بما يمتثل امتثالاً كاملاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تتم وفقاً للاستبيان بشأن تقييم عمليّات الإخلاء القسري كأداة لمعالجة حالات الإخلاء القسري، والذي يقدم مبادئ توجيهية بشأن وضع الأحداث في سياقها وتقييم أثرها على حقوق الإنسان وتقديم المشورة العملية لجميع المعنيين ورصد الوضع ورفع التقارير بشأنه. وأخيراً أن تبقى قابلة للطعن[28].

خطاب السلطة:

هذا الجزء من الورقة معني بتحليل الخطاب الذي يقف وراء عمليات إزالة السكن الاضطراري أو العشوائي في السودان. وفي البدء لابد من تعريف ماذا نعني بتحليل الخطاب، ومن ثم إيراد نماذج من الخطاب المراد تحليله لاستنتاج المحتوى الحقيقي والأهداف النهائية له. يتم تعريف عملية تحليل الخطاب بأنها منهجية علمية وبحثية تهدف إلى دراسة اللغة والنصوص المكتوبة، أو المنطوقة، أو المرئية في سياقها الاجتماعي والثقافي، وبذلك فهي تتجاوز حدود الجملة المفردة إلى الوحدات النصية الكبرى لكشف المعاني الكامنة، والأيديولوجيات، ورسائل السلطة وتأثيرها على المتلقي.[29] وبالتالي، آخذين في الاعتبار هذا التعريف، فإن الخطاب المطروح للتحليل هنا هي كتلة النصوص التي تم استخدامها لتبرير سياسات وعمليات الإزالة والهدم التي استعرضناها في هذه الورقة. وتحليل هذا الخطاب المطروح هدفنا النهائي منه هو اختبار فرضية الورقة والأسئلة المتفرعة منها. ولتعزيز نتائج هذا التحليل سوف نستعرض أيضاً عينات من شهادات المتضررين.

عينة (١):

"أعلن جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات عن تنفيذ حملة إزالة للمواقع "العشوائية" بالخرطوم لـ 180 موقعاً في منطقة اللاماب جنوب العاصمة، بينها 332 غرفة شُيدت بالطين "الجالوص". وأوضح المدير التنفيذي لمحلية الخرطوم عبد المنعم البشير خلال تفقده عمليات الإزالة بحي التكامل جنوب الخرطوم، بأن إجراءات الإزالة لمواقع السكن العشوائي بالخرطوم تأتي إنفاذاً لقرار **(صادر من الدولة بحظر وإزالة السكن "العشوائي" داخل المخططات السكنية)**. تنفذ ولاية الخرطوم منذ سيطرة الجيش على العاصمة حملة إزالة المواقع "العشوائية" وتقول إنها تستهدف 75 ألف موقع في مختلف أنحاء الولاية **(مع تعويض المتضررين من الحملات بتخصيص 1100 قطعة سكنية)**، وطالب البشير مُلاك القطع السكنية بالمواقع المستهدفة بالإزالة بالإسراع **(لاستلام أراضيهم وتوفيق أوضاعها تفادياً لارتداد السكن "العشوائي")**، لافتاً بأن المحلية ستعمل على **(تفاهمات مع وزارة التخطيط العمراني فيما يتعلق بحصر المساحات الخالية وتسليمها لملاكها وتخصيص غير المخططة حتى لا تتجدد ظاهرة السكن "العشوائي" بالمناطق الحضرية بالخرطوم)**. فيما أشار مدير الجهاز بمحلية الخرطوم حسام الدين عبد الله إلى أن الإزالة تشمل عدداً من مواقع السكن "العشوائي" بجميع الوحدات الإدارية وفق خطة الجهاز لإزالة جميع مواقع السكن العشوائي في الحدود الجغرافية. (الأقواس والتشديد من الكاتب). وحسب إعلام جهاز حماية الأراضي الحكومية استهدفت الحملة إزالة 332 غرفة مشيدة بالطين "جالوص" و130 غرفة مشيدة بالطوب الأحمر

---

[27]. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 7. وثائق الأمم المتحدة.

[28]. أنظر: **الاستبيان بشأن تقييم عمليّات الإخلاء القسري**، ochchr.

[29]. لغتيري، مصطفي (٧ يناير ٢٠٢٦). **آليات تخليل الخطاب**. وسائل تواصل، فيسبوك.

وإزالة 832 من الجدران و38 حمام و493 "راكوبة" و32 مبنى متفرق بحي التكامل اللاماب بحر أبيض جنوب العاصمة. **(وتنفذ ولاية الخرطوم منذ سيطرة الجيش على العاصمة حملة إزالة المواقع "العشوائية" وتقول إنها تستهدف 75 ألف موقع بأنحاء الولاية مع تعويض المتضررين من الحملات بتخصيص 1100 قطعة سكنية)**.

عينة (٢): تصريح لوزير الدفاع الفريق حسن داؤود كبرون:

في تصريح رسمي عقب اجتماع اللجنة العليا لتهيئة البيئة لعودة المواطنين إلى ولاية الخرطوم، أكد وزير الدفاع السوداني الفريق الركن حسن داؤود كبرون أن السلطات ملتزمة بشكل كامل بمواصلة جهود إزالة السكن العشوائي في العاصمة، مع ضمان توفير البدائل المناسبة للمتأثرين من هذه الإجراءات وفقاً لقوانين الأراضي واللوائح المعمول بها. وشدد الوزير على أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة حكومية تهدف إلى إعادة تنظيم النسيج العمراني للمدينة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن الحضري وحقوق السكان، مشيراً إلى أن عملية الإزالة ستتم بالتوازي مع إجراءات لتوفيق أوضاع المواطنين المتضررين، في إطار رؤية شاملة لإعادة تأهيل الخرطوم كمركز إداري واقتصادي[30].

تحليل عينات الخطاب:

1. **<u>سلطة الخطاب</u>**: تظهر مسألة السلطة في هذا النصوص أعلاه بوضوح شديد من خلال الاستناد على مرجعية قانونية، وهي الإشارة لقانون العام ٢٠١٨ وجهاز حماية الأراضي الحكومية وإزالة المخالفات كما أشرنا إلى ذلك في المقاربة القانونية أعلاه. وبالتالي، فإن عملية الإزالة هنا استندت على قاعدة قانونية، مع جهة وأداة تنفيذ. وتم تعزيز ذلك نصاً في منطوق الخطاب في العينتين: **(صادر من الدولة بحظر وإزالة السكن "العشوائي" داخل المخططات السكنية)**. وبالتالي، ليس أمام المتأثرين غير القبول والخضوع باعتبار الأمر هو تنفيذ لقانون.
2. **<u>الإغراء عبر البدائل</u>**: تشترك العينتين في فقرة **(مع تعويض المتضررين من الحملات)**. وبالرغم من إن إقرار التعويض بالإمكان اعتباره عادلاً من حيث المبدأ، لكن هنالك عوامل عديدة تضعف من هذا الإقرار، أولاً حدد الإقرار التعويض بالأرض ولم يطرح قضية مراعاة الخسائر الأخرى مثال تدمير الأثاث والممتلكات أثناء الإزالة بالقوة مع استخدام خطاب كراهية وعنصرية (حسبما تشير إليه قواعد الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات)، فتعويض هدم منزل بقطعة أرض في منطقة أخرى لا يعني أن ذلك كافياً، لأن الشخص الذي تتم إزالة مسكن صرف فيه الكثير من الجهود والموارد،) وفي حال هدمه وإزالته من غير مشاورة ومقابل ـ على الأقل يغطي هذه الخسارة المادية ـ سيجد نفسه مضطراً لتوفير موارد جديدة للبناء والاستقرار، وهو ما قد يكون غير متاح لأناس أوضاعهم الاقتصادية متدنية بالأساس. النقطة الثانية التي أضعفت هذا الإقرار جاءت في فقرة **(تفاهمات مع وزارة التخطيط العمراني فيما يتعلق بحصر المساحات الخالية وتسليمها لملاكها وتخصيص غير المخططة حتى لا تتجدد ظاهرة السكن "العشوائي" بالمناطق الحضرية بالخرطوم)**. فهذه الفقرة على وجه التحديد تضعف الإقرار بالتعويض، ذلك لأن هناك تناقض ما بين التأكيد القاطع على عملية التعويض في بداية الخطاب، وإضعاف هذا التأكيد من خلال التصريح بأن هنالك "تفاهمات" يجب أن تتم لتسليم الأرض للمتضررين، وهو ما يعني هذا التعويض على قد لا يكون موجود أصلاً، أو في أحسن الفروض أنه مازال محل نقاش وجدل.
3. **<u>وأخيرا السياق الذي قيل فيه هذه الخطاب</u>:(تُنفذ ولاية الخرطوم منذ سيطرة الجيش على العاصمة حملة إزالة المواقع "العشوائية" وتقول إنها تستهدف 75 ألف موقع بأنحاء الولاية مع تعويض المتضررين من الحملات بتخصيص 1100 قطعة سكنية)**. ويشير هذا النص صراحة إلى أن تنفيذ هذه

[30]. تصريح، (١ أكتوبر ٢٠٢٥). **رسالة تحذيرية من وزير الدفاع لسكان الخرطوم**. أخبار السودان.

الحملة تم من بعد سيطرة الجيش على العاصمة، وهذا يطرح أسئلة عديدة، أهمها، **أولاً**: هل وجود الجيش في العاصمة شرط لتنفيذ الإزالة للمساكن العشوائية؟ ولماذا؟ **ثانياً**: هل الجيش هو المعني بالتنفيذ أم أجهزة الدولة المدنية ذات الصلة هي المسئولة عن ذلك؟ **ثالثاً**: لماذا تم اختيار هذا التوقيت على وجه التحديد (توقيت استعادة الجيش للعاصمة)، ألم يكن من الأفضل التريث لحين قيام الجهات الحكومية المدنية ذات الصلة بذلك، وبعد استيفاء الشروط القانونية والمسوحات المتخصصة؟

عموماً تبدو الإجابة على هذا الأسئلة معضلة في حد ذاتها، وهو ما يقودنا مباشرة إلى مسكوت الخطاب، بمعنى، تلك الأهداف النهائية المقصودة من عمليات الإزالة والهدم، ولم ترد صراحة في منطوق الخطاب، والتي نرى أن ملاحظة أجنيس دو جوفري لخصتها بالكامل عندما كشفت أن سياسات وعمليات القسر على الانتقال داخل الخرطوم بالأساس **كانت إحدى وسائل الحكومة في إضفاء الطابع القانوني على الاستحواذ على الأراضي عبر طرد السكان الأكثر فقراً إلى الأجزاء الأكثر بُعداً عن المدينة. وكانت الأسباب التي سيقت للقيام بهذا الأمر، هي التخطيط الحضري، والتي تمحورت حول مبررات توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والتعليم والصحة، والتي هي في الأصل غير متوفرة في هذه المناطق حتى هذه اللحظة".** وعندما نضيف إلى ملخص أجنيس دوجوفري الملاحظة التي أوردناها في المقاربة القانونية، والتي أشارت إلى عدم وجود مرجعية لقانون حماية الأراضي وإزالة المخالفات بولاية الخرطوم لسنة 2018م، الذي تأسست عليه كل عمليات الإزالة والهدم، تصبح العملية برُمتها فاقدة للسند والسلطة القانونية. وبإضافة شروط الحرب الحالية كسياق عام، معاينة المناطق التي استهدفتها الإزالة والهدم والتركيبة السكانية بها، وتحديث الأسباب التي وردت في ملاحظة أجنيس دوجوفري، على ضوئها يظهر لنا بُعد جديد للعملية بأكملها. ذلك، لأن الأسباب التي أوردتها أجنيس كانت في واقع مغاير، تجاوزه الواقع الحالي الموسوم بالحرب وتبعاتها، من انعدام مؤسسات القانون واختلال الشروط الأمنية وغيرها. ففي مثل هكذا شروط، وبالنسبة للمنفذين لسياسات الإزالة والهدم، فإن مسائل مثل توفير الخدمات من مياه وكهرباء والأطر القانونية والحماية، ترف لا معنى له. وبالتالي، تُصبح القوة الدافعة الحقيقة ـ مهما اختلفت المبررات ـ هي السعي إلى تنفيذ إخلاء قسري للقاطنين بهذه الأحياء، واستخدام الجيش كسلطة قانونية وأداة تنفيذ قاهرة لإزالة هذه المكونات البشرية.

ولكي تكتمل الصورة، فالقطعة الأخيرة لهذه الأحجية هي سؤال من المستفيد من عمليات الهدم والإزالة؟ ففي ظل شروط الحرب وانعدام القانون والتأثير المباشر لمؤسسات الدولة المدنية ذات الصلة، لا نجد غير القول بأن المستفيد هي بنية السلطة العسكرية وطبقاتها الداخلية، بالإضافة إلى محيطها الاجتماعي اللصيق بها. وليس من قبيل المصادفة أن تتناقل الأخبار المتداولة في سوق العقارات بالخرطوم، أهم خبرين، هما: (١) تدني أسعار القطع العقارية (٢) وأن يكون غالبية المشترين هم من ضباط القوات النظامية!

عليه، ينتهي بنا الاستنتاج من الناحية الموضوعية إلى أن عمليات الإزالة والهدم في سياق الحرب الحالية تجاوزت مفهوم التنظيم العمراني، كما كان في سابق واقع ما قبل الحرب، لتصبح أداة سياسية/أمنية لتقويض حقوق المواطنة لشرائح إثنية محددة وإجبارهم على الرحيل، وتكوين بنية

اجتماعية جديدة، في الغالب الأعم هي موالية ومساندة للجهة المسيطرة في الحيز الجغرافي الذي تتم فيه عمليات الازالة والهدم. وبالتالي، فإن كل ما قد تنتجه هذه السياسات في نهاية التحليل، أنها تعمّق الشروخ الاجتماعية الموجودة أصلاً، وتجعل من مسألة العودة للتعايش في واقع ما بعد الحرب أكثر تعقيداً.

الشهادات:

استعراض الشهادات في هذا الجزء من الورقة، هو في واقع الأمر امتداد لمحاولات فحص فرضية الورقة والأسئلة الفرعية. وقد طرحت سبعة أسئلة لمستجيبين عشوائياً من مناطق، جنوب الحزام، شرق النيل ومنطقة غرب أمدرمان، وكانت الأسئلة عل النحو التالي: الاسئلة:

١ .ماهي التركيبة السكانية للمنطقة التي تقطن فيه، وما الكثافة السكانية للمنطقة تقديراً؟
٢ .الأصول العرقية لغالبية سكان المنطقة (من غرب السودان، شرق السودان الخ) وهل هنالك سكان من خارج السودان؟
٣ .متي نزح هؤلاء السكان إلى تلك المنطقة؟ وهل تمت عمليات تمليك للأرض؟
٤ .هل تمت عمليات إزالة للمساكن ؟ وكيف تمت هذه العمليات؟ هل تم إخطار مسبق بالإزالة أم تمت العمليات بصورة مفاجئة ودون إخطار؟
٥ .هل تعتقد أن عمليات الإزالة للمساكن إن تمت، استهدفت فئات سكانية معينة؟ أم بصورة عشوائية؟
٦ .في ظل الحرب الحالية هل تمت عمليات إزالة للمساكن؟ وفي حال حدوث ذلك، هل تعتقد أنها استهدفت سكان معينين دون غيرهم؟
٧. هل تعرضت المناطق التي تسكن بها لاستهداف عسكري، وإذا كانت الإجابة نعم، هل تعتقد أن هذا الاستهداف مقصود به إجبار المواطنين على إخلاء تلك المناطق؟

شهادة (١) من جنوب الحزام:

التركيبة السكانية لمنطقة جنوب الحزام تتكون من ١١ قبيلة والعدد الموجود حوالي ١١ ألف نسمة معظم الأصول العرقية لسكان المنطقة من غرب السودان، كان هنالك مواطنين من جنوب السودان لكن من بعد الانفصال عادوا جميعهم إلى جنوب السودان. النزوح إلى المنطقة تم منذ تسعينيات القرن الماضي لكن أيضاً كان هناك نزوح في ٢٠٠٣. فيما يتعلق بتمليك الأراضي للنازحين، هذه العملية لم تتم، وكان الناس يدخلون إلى المنطقة كنازحين وكانت تسمى (مايو سلام)، تم تقنين أوضاع الناس بعد الانفصال لأن الأغلبية كانوا جنوبيين، وكانوا يعتبرون أجانب، وفيما يتعلق بالقاطنين من غرب السودان، تم تقنين مسألة الأرض بالنسبة لهم بواسطة الحيازة، وتم تسجيل الأراضي بأسمائهم والترقيم وصولاً إلى إكمال العملية عبر التمليك، لكن هذه العملية لم تكتمل وجاءت عمليات الإزالة ومن ثم الحرب. وقد تمت عمليات الإزالة بالكامل والتي شملت حوالي ١١ ألف أسرة بالمنطقة. عملية الإزالة تمت من غير إخطار حسب الضوابط والشروط، وكان من المفترض تسليم إنذار بالإزالة لكي تُحفظ الحقوق، لكن ذلك لم يحدث، وجاؤوا ووضعوا علامات حمراء وخلال ٢٤ ساعة بدأت عمليات الإزالة، جاءوا بأدوات الإزالة (اللودارات) والقوة العسكرية، وبدأوا تنفيذ الإزالة. وقد شملت الإزالة جميع المساكن والأسر. وفي تقديري أن عملية الإزالة تمت لأغراض معينة، والآن كل المساكن التي تمت إزالتها استولت على أراضيها مافيا الأراضي. وعادة في ظل استقرار الدولة لا أحد يستطيع إزالة الأراضي أو المساكن إلا عبر القانون. والأراضي الموجودة في منطقة مايو لا يمكن اعتبارها تعدي بأي حال من الأحوال لأنها أرض حيازة واستحقاقهم

موجود ولا يجب التعامل معهم بهذه الطريقة. والاستهداف العسكري للمنطقة أستهدف أماكن انتشار الجريمة بواسطة الشرطة، لكن في النهاية الإزالة تمت بطريقة عشوائية".

شهادة (٢) من أمدرمان:

> المنطقة التي نسكن بها كل القبائل والكثافة السكانية في المربع الذي أسكن به حوالي ٢٥٠٠ أسرة، تم النزوح إليها في الشهر الأول والثاني من الحرب، والمنطقة الآن شبه خالية. بعد المستحقين تم تسليمهم أراضٍ وهؤلاء كانوا قد قدموا طلبات منذ الثمانينات. فيما يخص الإزالة، فقد تم إخطار المواطنين بعمليات الإزالة وكتبوا لهم في الحائط، هنالك مربعات استجابت وأخرى لم تستجب. حسب فهمي لا يوجد استهداف لناس محددين، بل كان من أجل إزالة المساكن العشوائية. لا يوجد استهداف عسكري مباشر وما يحدث هو ضد التفلتات الأمنية، لكن في كل حال كانت أفضل من الفترة التي كان بها تواجد للدعم السريع.

خاتمة:

في خاتمة هذه الورقة، كان لا بد من اختبار الفرضية التي أوردناها في البداية. وللتذكير، قامت الفرضية على **أن قرارات إزالة المساكن والأسواق العشوائية؛ ظلت تُستخدم كأداة رسمية تتم عبرها عمليات الاستحواذ على الأرض، من خلال تجريد مواطنين محددين من حقوقهم الدستورية المتمثلة في امتلاك الأرض كعتبة عبر التشكيك في صفة المواطنة للقاطنين في هذه التجمّعات السكنية الاضطرارية، والتي كانت في غالب الأحوال لصيقة مجموعات عرقية وثقافية محددة**. عليه، ومن خلال استعراض الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا الصدد، مثال ما أوردته كل من كارن جاكوبسن و أجنيس دوجفري، مضافاً إليها شهادات المواطنين، نخلص إلى أن عمليات الإزالة التي تمت، خاصة في المناطق الطرفية من الخرطوم (غرب وجنوب أمدرمان، شرق النيل وجنوب الخرطوم أو جنوب الحزام)، والتي ظلت تقطنها مجموعات عرقية وثقافية تنتمي غالبيتها إلى غرب السودان، **افتقرت إلى الأساس والإجراءات القانونية، ما حرم السكان من حقهم الدستوري، وفي ذات الوقت تجاهلت الحيازات القانونية حسبما ورد في شهادة أحد المشاركين من منطقة جنوب الحزام. وفوق ذلك لم تكن هنالك أي حلول بديلة**. وفي شهادة أحد المواطنين من نفس المنطقة، أشار إلى أن عمليات الإزالة والهدم شملت ١١ ألف أسرة، كانوا جميعهم يمتلكون أوراق حيازة قانونية، وفي انتظار تكملة إجراءات التسجيل النهائية، لكن الحكومة تجاهلت هذه الأوضاع وقامت مباشرة بعمليات الإزالة دون سابق إنذار.

من جانب آخر توصلت الورقة إلى أن الأساس القانوني الذي استندت إليه الحكومة في عمليات الإزالة والهدم (قانون ٢٠١٨) لا وجود له، وبالتالي، فإن الأجهزة والسياسات التي بنيت عليه، تصبح غير صحيحة، وتعزز بذلك، وبقوة، فرضية الورقة بأن ما تم هو استهداف لمناطق معينة في الخرطوم تقطنها مجموعات عرقية محددة بغرض الاستيلاء على أرضهم وحقوقهم، وهي ما أشارت إليه أيضاً شهادات المتضررين في منطقة جنوب الحزام، بقوله "**وفي تقديري أن عملية الإزالة تمت لأغراض معيّنة، والان كل المساكن التي تمت إزالتها استولت على أراضيها مافيا الأراضي**".

ومع اندلاع حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣، زاد الأمر تعقيداً، حيث تصاعدت حملات الإزالة والهدم تحت ضغط شروط انعدام الأمن وسيادة القانون. فعلى الرغم من صعوبة الربط بين تعرض المناطق الطرفية من الخرطوم للاستهداف العسكري وعمليات إزالة المساكن، لكن تظل هذه الصلة موجودة عندما نجري قياس العكس، وعند مراجعة وتحليل خطاب الدولة وإبراز المسكوت عنه، والذي حاولت به تبرير عمليات الإزالة والهدم، والتي تمت من بعد سيطرة الجيش على الخرطوم.

صفوة القول، إن عمليات الإزالة والهدم التي ظلت تتم في الخرطوم ومنذ سبعينات القرن الماضي وإلى يومنا هذا، لم تكن خلال أي مرحلة من مراحلها خالية من غرض استبعاد مواطنين سودانيين أجبرتهم شروط مختلفة إلى النزوح إلى العاصمة الخرطوم، وهي ظروف تتحملها الحكومات المختلفة والتي عجزت في أن توفر السلع السياسية الضرورية (من أمن وخدمات وغيرها) لهؤلاء المواطنين في مناطقهم. وعندما نزحوا هرباً من انعدام هذه الشروط وبحثاً عن واقع أفضل في هامش العاصمة

الخرطوم، قامت بطردهم تحت حجج مختلفة، بدأت ببرامج التخطيط العمراني وانتهت إلى الطرد المباشر دون سابق إنذار أو تحمل أي مسئولية.

المراجع:

1. إدريس، أم هاني (فبراير 2017). **السكن الاضطراري بالسودان المشاكل والحلول: دراسة حالة محلية الخرطوم**. دراسة منشورة بموقع Research Gate.
2. الخضر جاه الله، كمال. (4 مايو 2024). **مدينة مايو بجنوب الخرطوم: النشأة والتطور والتركيبة الإثنية- اللغوية**. منصة أشواق السودان.
3. Laurie Ingram (Jul 8, 2025). **Analysis of the Housing Act of 1949.** ANCHOR.
4. جاكوبسن، كارن (أغسطس 2008). **النزوح الداخلي للمناطق الحضرية: الدراسة التوصيفية المشتركة بين مركز النزوح الداخلي وجامعة تافنتس، الخرطوم الحالة الأولى.** API international – displacement .org.
5. وكالة السودان للأنباء (16 مارس 2025). **حملة كبرى لإزالة العشوائيات بمنطقة العزبة ببحري**. وسائط إجتماعية، فيسبوك.
6. المستوطنات البشرية، الأمم المتحدة.
7. موقع الأمانة العامة لولاية الخرطوم، (10 أغسطس 2026)، تواصل اجتماعي، منصة فيسبوك
8. مصادر متعددة، المنظمة الدولية للهجرة 2005 المسح الخاص بنوايا العودة، والمقتبس في خطة عمل الأمم المتحدة للسودان 2008.أجنيس دو جوفري
9. قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994موقع: سكربد.
10. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 7. وثائق الأمم المتحدة.
11. **الاستبيان بشأن تقييم عمليّات الإخلاء القسري**، ochchr.
12. لغتيري، مصطفي (7 يناير 2026). **آليات تحليل الخطاب**. وسائل تواصل، فيسبوك
13. تصريح، (1 أكتوبر 2025). **رسالة تحذيرية من وزير الدفاع لسكان الخرطوم**. أخبار السودان.
14. موقع سودان بلدكس(بدون تاريخ).
15. مواقع: "قوانين السودان على الإنترنت"، "مجلدات قوانين السودان"، "فهرس قوانين السودان.
16. موقع سودالتيكا، 12 سبتمبر 2024.
17. موقع مرسال نيوز، 19 يوليو 2025.
18. موقع الجزيرة 4 أغسطس 2023.
19. موقع الأرشيف السوداني .2024.
20. موقع أخبار السودان: 14 سبتمبر 2023.
21. موقع متابعات دارفور 11 ديسمبر 2023.
22. موقع Sudan war monitor, Jul 30, 2024.